

لايوجد مكان آمن....قصف و تدمير المشافي أكثر من ٨٥٪ من مشافي الرقة خارجة عن العمل

مجال التقرير:

توثيق قصف المشفى الوطني في الرقة يوم الثلاثاء / ١١ شباط / ٢٠١٤

مقدمة :

محافظة الرقة تقع في شمال سوريا و قد خرجت عن سيطرة القوات الحكومية بتاريخ ٤/آذار/٢٠١٣ و منذ ذلك الحين بدأ القوات الحكومية بقصف المحافظة بشكل كثيف و عشوائي بالرغم من أنها خارج سيطرتها ولاتدور هناك أية اشتباكات داخل المحافظة .
رابط يظهر موقع محافظة الرقة :

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية مع ناشطين وشهود عيان من محافظة الرقة حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدين في التقرير اضافة إلى قيام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتدقيق في الصور و الفيديوهات التي وردت إلينا عبر ناشطين متعاونين معنا في المدينة ولم نتمكن في هذه الحادثة من زيارة موقع الحدث ، وقد تم تغيير اسماء الشهود وفقاً لرغبتهم .

من أجل معلومات أوسع حول الرجاء الاطلاع على الرابط التالي :

[منهجية الشبكة في توثيق الضحايا](#)

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد أصدرت تقريراً حول دمار المشافي في مختلف المحافظات السورية بتاريخ ٢/أيلول/٢٠١٣ أثبت أن ٨٥٪ من مشافي الرقة تعتبر خارجة أو متوقفة عن العمل تليها محافظة دير الزور ثم ريف دمشق وحمص بنسب توقف عن العمل ٧٥٪ وما زالت القوات الحكومية تستهدف المشافي حتى الآن وفي معظم الأحيان بشكل متعمد لزيادة معاناة الأهالي في المناطق الخارجة عن سيطرتها .

تفاصيل الحادثة :

نذ الطيران الحربي التابع للقوات الحكومية «والذي لايمتلكه أحد غيرها » غارة جوية على قسم الكلى في المشفى الوطني في الرقة حيث قصفت الطائرة ودون أي إنذار مسبق أو أي سبب مزعوم المشفى بصاروخين وقد تسبب ادى ذلك الى دمار كبير في المشفى ومقتل شخص واصابة ٢٢ آخرين .

وقد سبق للشبكة السورية لحقوق الإنسان أن سجلت استهداف القوات الحكومية للمشفى وتحديدًا قسم الأطفال بتاريخ ٢٠/حزيران/٢٠١٣

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تواصلت مع أحد شهود العيان الذين كانوا موجودين أثناء القصف ويدعى فواز البرادعي والذي أفاد بشهادته حول تفاصيل الحادثة :

«قراءة الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء كنت متواجدا في الطابق الأول في المشفى الوطني بمدينة الرقة لزيارة قريب لي متواجد في المشفى، فجأة حصل انفجار ضخم جدا واهتز المبنى بكامله وتطايرت قطع الزجاج والنوافذ وسقطت قطع من السقف المستعار الموجود في الطابق الأول، لم يصب أحد بأذى في الممر الذي كنت موجودا فيه.

بعد أقل من ثلاث دقائق حصل انفجار ثاني أشد من الأول واهتز المبنى من جديد، كان الغبار والأتربة المتطايرة تملأ الهواء، وكانت قطع البلاستيك والزجاج والخشب تملأ الأرضية، كان هناك جريحين في أرضية ممر المشفى في الطابق الأرضي أمام غرف سكن الأطباء، ساعدت أحدهما بالأستناد إلى كتفي ليتمكن من الخروج معي ثم خرجنا من المشفى ، كان هناك حالة من الذعر و الرعب الشديد في الباحة الخارجية وكان هناك سيارة اسعاف تحاول نقل الجرحى الى الخارج شاهدت ثلاثة جرحى احدهم جراحه خطيرة »

إياد هو ناشط اعلامي من مدينة الرقة تمكنا من الوصول إليه و قد أخبرنا بشهادته حول الحادثة :

« ظهر يوم الثلاثاء حوالي الساعة ١٢ سمعت ان المشفى الوطني تعرض لغارة جوية , كان هناك جرحى تم اسعافهم إلى الأجزاء التي لم تتضرر من القصف في المشفى، ، توجهت إلى أمكنة القصف ورأيت بقايا الصواريخ وقد استهدف الصاروخ الأول في قسم غسيل الكلى في المشفى تسبب بدمار كامل لنصف قسم غسيل الكلى «دمار في الأجهزة والأثاث والبناء» ودمار جزئي بنسبة أكثر من النصف في الجناح الأيمن من قسم غسيل الكلى ،بينما استهدف الصاروخ الثاني عيادة امراض السكري و تسبب في دمار شبه كامل في العيادة «البناء الاجهزة الاثاث » ودمارا جزئيا في غرف اقامة الاطباء التي تشرف على نفس الممر الذي تطل عليه العيادة.

في اليوم التالي علمت أن المصاب علي اسماعيل السعيد «ابو حسان» قد توفي متأثرا بجراحه التي اصيب بها في المشفى عند القصف»

الملحقات والمرفات :

الضحايا :

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الانسان من توثيق مقتل شخص يدعى اسماعيل السعيد كما أصيب ٢٢ آخرين .

فيديوهات تصور الحادثة :

[فيديو يظهر عملية اسعاف الجرحى بعد قصف المشفى :](#)

[فيديو يظهر عملية اجلاء الجرحى المرضى من المشفى :](#)

[فيديو يظهر آثار الدمار الذي تسبب القصف :](#)

الاستنتاجات :

بحسب القانون الدولي الإنساني : يجب احترام وحماية أفراد طاقم الخدمات الطبية وكذلك المستشفيات والوحدات الطبية ووسائل النقل في جميع الظروف .

لم تقم القوات الحكومية ب التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية وشنت هجمات عشوائية وانتهكت قواعد القانون العرفي الإنساني بهذا الخصوص .

كما أن هناك انتهاك صريح ل القاعدة ٣٥ من القانون العرفي الإنساني التي تنص على أنه : يُحظر توجيه الهجوم إلى منشأة لإيواء الجرحى والمرضى والمدنيين ووقايتهم من آثار الأعمال العدائية .

و المشافي هي من الأعيان المحمية و قصفها بهذه الطريقة يعتبر جريمة حرب .

التوصيات :

إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن

١. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عم تعطيل القرارات التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.

٢. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان .

٣. الزام الحكومة السورية بادخال جميع المنظمات الإغاثية و الحقوقية و لجنة التحقيق الدولية و الصحفيين وعدم التضيق عليهم

٤. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين .

٥. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن و السلم الأهلي في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديدا صارخا للأمن و السلم الدوليين .

٦. ادراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله و الألوية الشيعية الأخرى و جيش الدفاع الوطني و الشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية ، إضافة إلى تنظيم دولة العراق و الشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة .

٧. تطبيق مبدأ « حماية المدنيين » الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥ و تؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق .

٨. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفا رسميا «بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية » فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن امدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية و المعنوية والتي غالبا لاتصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية .

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال و اغتصاب وتهجير .
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب .
٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية .
٤. إيلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

إلى جامعة الدول العربية

١. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية و حث كافة دول العالم على ذلك .
٢. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصا على مستوى التعليم و الصحة ، و رعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية
٣. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه .
٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٥. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمة و محاولة الاهتمام و رعاية ذوي الضحايا و رعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .
٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

